أكدت مصادر ليبية مسؤولة أنها تمكنت من تحرير 100 مليار دولار من الاصول الليبية في الخارج.

وكشف محافظ مصرف ليبيا المركزي الصدّيق عمر الكبير أن جميع أصول القطاع المصرفي الليبي بما في ذلك أصول المصرف المركزي محررة بالكامل، ما تبقى من أصول واستثمارات خارجية تتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار فقد تم تجميدها بناء على طلب الجانب الليبي.

وقدر أصول البنك المركزي والاستثمارات الخارجية بنحو 100 مليار دولار، مؤكداً أنها محررة بالكامل، وتبقى حوالي 50 مليار دولار غير محررة.

وأكد الصدّيق عمر أن السيولة المتوفرة للبنوك والمصرف المركزي تضاعفت بمقدار أربع مرات منذ نوفمبر الماضي لتبلغ 1.6 مليار دينار.

وتوقع محافظ المركزي الليبي رفع القيود عن السحوبات النقدية نهاية شهر فبراير الجاري, طبقا للعربية نت.

ولفت محافظ مصرف ليبيا المركزي إلى أن الظروف التي أحاطت بالاقتصاد الليبي في 2011 كانت استثنائية بكل المعايير نظراً لظروف التحرير، ولكن هناك بوادر طيبة بالنسبة لعام 2102، خاصة في ظل ما تتمتع به ليبيا من ثروات.

وأوضح أن الاقتصاد الليبي في 2011 تأثر بتوقف صادرات النفط من 1.7 مليون برميل إلى حوالي 22 ألف برميل، الآن معدل الإنتاج في فبراير 1.3 مليون برميل يوميا وهذا مؤشر قوي يدعم نهوض الاقتصاد الوطني.

وكان علي سالم - نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي - قد صرح بأن هناك قرارًا بمنح كل مواطن ليبي 1000 دولار شهريًا، بالإضافة إلى زيادة مبلغ السحب لكل صاحب حساب مصرفي إلى 5000 دولار, و05 ألف دولار لرجال الأعمال والتجار.

وجاء ذلك القرار بفتح جزئي لصرف مبالغ لليبيين من أموال القذافي، بعد وصول 125 مليون دينار من العملة المحلية الجديدة، و051 مليون دولار للمركزي الليبي .

وأوضح وزير المالية الليبي "حسن زقلام" قبل فترة أن الأموال المجمدة سوف توجه فور وصولها إلى برنامج إعادة الإعمار.

وأشار إلى أنه سوف يتعاقد مع شركات لصيانة وتأهيل المدارس والمستشفيات والجامعات والعديد من مؤسسات الدولة، والتي تعرضت لتخريب أثناء الثورة الليبية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 16/02/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com